

# الملخص الإعلامي لمشروع دعم روابط الضحايا

إصدار رقم: 4 || من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2024 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024



وقفه احتجاجية في ساحة الحجاز بدمشق 27 كانون الأول/ديسمبر 2024

## الجهود التعاونية لروابط الضحايا في تحقيق العدالة بعد سقوط نظام الأسد

### مقدمة:

تظل قضية المفقودين قسرياً في سوريا واحدة من أكثر القضايا الحقوقية والإنسانية إلحاحاً، وتتطلب استجابة شاملة تضمن المساءلة والعدالة وعدم تكرار الانتهاكات. في أعقاب سقوط نظام الرئيس الفار بشار الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، وإطلاق سراح آلاف المعتقلين من مراكز الاحتجاز التابعة للحكومة السابقة، واجهت هذه القضية تحديات معقدة تتعلق بحفظ الأدلة، وتأمين السجلات الرسمية، والكشف عن مصير المختفين قسراً.

على الرغم من إمكانية الوصول إلى بعض مراكز الاحتجاز والسجلات التي كانت محجوبة عن الجهات الدولية والمحلية، أدى غياب آليات الحماية القانونية الفورية إلى فقدان العديد من الوثائق والملفات، وتعرض مواقع يُشتبه أنها تحتوي على مقابر جماعية لخطر العبث أو الإهمال، ما قد يعيق عملية التحقيق في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. بالإضافة إلى ذلك، تسبب التأخير في نشر

تم إعداد هذه الوثيقة بمنحة مالية مقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي. محتويات هذه الوثيقة هي مسؤولية المركز السوري للإعلام وحرية التعبير بالكامل ولا يمكن في أي حال من الأحوال اعتبارها تعكس موقف الاتحاد الأوروبي.



فرق التحقيق الدولية، وعدم توفير الضمانات القانونية الكافية، في تفاقم معاناة العائلات التي لا تزال تبحث عن إجابات بشأن مصير أحبائها.

في ظل هذه التحديات، تواصل روابط الضحايا جهودها لضمان كشف الحقيقة وتحقيق العدالة من خلال توثيق الانتهاكات، وتقديم الأدلة للجهات الحقوقية والقضائية، وحشد الدعم الدولي لمحاسبة المسؤولين عن جرائم الاختفاء القسري. كما تعمل الروابط على حماية حقوق الضحايا وعائلاتهم، وتعزيز الضغط على السلطات الانتقالية لكشف أماكن الاحتجاز، وتحديد مواقع المقابر الجماعية، وضمان محاسبة المسؤولين وفق المعايير الدولية.

وبالإضافة إلى دورها في المساءلة، تساهم الروابط في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لعائلات المختفين قسرًا والناجين من الاعتقال، وتلعب دورًا رئيسيًا في ضمان دمج قضايا الضحايا ضمن أي عملية للعدالة الانتقالية وإعادة بناء الدولة على أسس تحترم حقوق الإنسان. إن دور الروابط لا يقتصر فقط على توثيق الانتهاكات، بل يمتد ليكون جزءًا من الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة، وضمان عدم الإفلات من العقاب، ووضع حد للإخفاء القسري كأداة للقمع السياسي في سوريا المستقبل.

# تحديثات حول قضية المفقودين والمفقودات قسرياً في سوريا:



أشخاص يتجمعون للبحث عن أحبائهم في سجن صيدنايا. 9 ديسمبر/كانون الأول 2024. عمر حاج قدور / وكالة فرانس

## سقوط نظام حكم بشار الأسد في سوريا



أدى إطلاق إدارة العمليات العسكرية التابعة لهيئة تحرير الشام في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، لعملية "ردع العدوان" إلى استعادة السيطرة على مدينة حلب وحماة وحمص، وفي 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 وصلت القوات العسكرية التابعة للمعارضة السورية إلى دمشق وتم الإعلان عن فرار بشار الأسد مع عائلته إلى موسكو وسقوط نظام البعث الذي استمر حكمه خمسة عقود. تزامنت

استعادة المدن وتحرير البلاد مع فتح السجون والأفرع الأمنية بشكل

مباشر، حيث اطلق سراح المعتقلين وأفرغت السجون بعد هروب قوات النظام. ومع عدم وجود عدد رسمي يوثق المعتقلين المفرج عنهم بعد، قدرت [الشبكة السورية لحقوق الإنسان](#) عدد المحررين من جميع السجون ومراكز الاحتجاز بنحو 24 ألف شخص محرر، مع بقاء ما يقارب 101103 شخصاً في عداد المختفين قسراً حسب إحصائيات المركز السوري للإعلام وحرية التعبير

في هذا الصدد أصدر المركز السوري للإعلام وحرية التعبير [بياناً](#) دعا فيه جميع الأطراف المعنية في سوريا إلى تحقيق العدالة الانتقالية الشاملة من خلال محاسبة كل من تورط في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، سواء من النظام السابق أو من أي جهة أخرى أثناء سنوات الصراع. وإنشاء محاكم مستقلة إضافة إلى جبر الضرر وتعويض الضحايا. وإنشاء برامج لإعادة تأهيل الناجين والكشف عن



مصير ضحايا الإخفاء القسري والمفقودين.. كما ناشد المركز السوري للإعلام وحرية التعبير الجميع من قوى سياسية وعسكرية، ومنظمات دولية، ودولاً صديقة، وأبناء وبنات الشعب السوري داخل الوطن وخارجه، أن يوحدوا جهودهم لدعم هذه المرحلة الانتقالية بما يحقق أهداف الثورة السورية التي قُدم لأجلها السوريون والسوريات الغالي والنفيس.

## الأمين العام يعين كارلا كينтана رئيسة للمؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا

في 19 كانون الأول/ديسمبر 2024، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عن تعيين السيدة كارلا كينтана من المكسيك رئيسة للمؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية، التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في حزيران/يوليو 2023 بهدف توضيح مصير وأماكن وجود جميع الأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية وتوفير الدعم الكافي للضحايا، بما في ذلك الناجين والناجيات وأسرى المفقودين، بالتعاون الوثيق والشامل مع جميع الأطراف المعنية.

**وأعلنت** المؤسسة أنها تستقبل حالياً المعلومات ذات الصلة بعملها، بما في ذلك مصادر أولية للبيانات حول الأرشيف والسجلات والقوائم من مراكز الاحتجاز والسجون والمحاكم، والمقابر، وأطباء الطب الشرعي، ومعلومات حول مواقع الدفن المحتملة أو المعروفة.

## رئيس آلية المساءلة الخاصة بسوريا يزور البلاد لأول مرة

أجرى روبرت بيتي، رئيس الآلية الدولية المحايدة والمستقلة لسوريا زيارته الأولى إلى دمشق في 22



روبرت بيتي، رئيس الآلية الدولية المحايدة والمستقلة لسوريا (الآلية) 23 كانون الأول/ديسمبر 2024

كانون الأول/ديسمبر 2024، لمناقشة العدالة والمساءلة مع مسؤولين سوريين، حيث اجتمع مع ممثلين عن سلطات تصريف الأعمال، وزار مواقعاً لسجون ومؤسسات تابعة لنظام الحكم السابق في سوريا. وقال بيتي: «إن عملنا المستمر يهدف لحماية الأدلة ودعم إجراءات العدالة لعدد لا يحصى من الضحايا الذين تأثروا خلال الأربعة عشر عاماً الماضية»، و«إن سقوط حكم الأسد يوفر فرصة كبيرة للآلية للوفاء بتفويضها على الأرض داخل سوريا».

والتقى السيد بيتي خلال زيارته مع عدد من السوريين والسوريات المتأثرين بالجرائم المرتكبة خلال العقد الماضي، وكان من ضمنهم ممن قد عادوا حديثاً بعد سنوات من المنفى. وقد أكدت شهاداتهم على مطلب واسع للحقيقة، العدالة والشمولية. وأكد بأن تحقيق المساءلة في سوريا سوف يتطلب التعاون والتنسيق بين عدد كبير من الجهات الفاعلة. وأشار إلى أنه «لا يوجد جهة واحدة بإمكانها تخطي هذا التحدي لوحدها»، وإن تحقيق المساءلة يتطلب «جهد جماعي ومركز: سوريون وسوريات، منظمات المجتمع المدني، وشركاء دوليين يتوجب عليهم توظيف تفويضاتهم التكميلية. وكأولوية، علينا جميعاً العمل على حفظ الأدلة وتفادي التكرار، والتأكيد بأن جميع الضحايا مشمولون وممثلون في مساعي تحقيق العدالة». وأضاف بأن «الآلية قد أنشئت خصيصاً لمساعدة هذا الجهد وهي جاهزة لإتمام دورها. الآن هو وقت العمل».

# قسم الإنجازات



## بيانات ومواقف مشتركة

**بيان صادر عن نساء سوريات من أهالي المفقودين والمختفين قسراً حول التطورات الأخيرة**  
أصدرت نساء من أهالي المفقودين والمختفين قسراً في سوريا [بياناً](#) نقلته روابط الضحايا في 11 كانون الأول/ديسمبر عام 2024، حول التطورات الأخيرة بعد سقوط نظام الأسد، طالبت فيه المنظمات الدولية المعنية بما فيها: اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري والقوى المسيطرة على الأرض وحكومة تسيير الأعمال الحالية، لاتخاذ إجراءات فورية لكشف مصير المفقودين وإيلاء القضية أولوية في المرحلة الحالية. وشملت الإجراءات التي طالبت بها النساء لحفظ حقوقهن بمعرفة مصير ذويهم من المفقودين ومحاسبة المنتهكين، توثيق أسماء وأماكن المعتقلين المفرج عنهم من سجون نظام الأسد وضمان سلامتهم وتوفير الرعاية الصحية والنفسية اللازمة لهم. والعناية بسلامة النساء والأطفال الناجين من المعتقلات. كما شدد البيان على حماية واسترجاع الوثائق والممتلكات المسروقة من السجون والأفرع الأمنية، وإجراء تحقيق دولي شفاف ومستقل لتحديد أماكن المقابر الجماعية في سوريا.

### **روابط ميثاق الحقيقة والعدالة في سوريا رفضت الدعوة إلى "إعلان يوم الجمعة 27 كانون الأول/ديسمبر 2024 يوم حداد عام"**

في [بيان](#) مشترك رفضت روابط؛ مسار، عائلات للحقيقة والعدالة، عائلات من أجل الحرية، حررني، تعافي، تآزر، عائلات قيصر، دعوة أطلقها ناشطون سوريون من أجل "إعلان يوم الجمعة 27 كانون الأول/ديسمبر 2024 يوم حداد عام، وعزاء وطني"، واعتبرتها دعوة في غير محلها وغير أوانها بالوقت الذي لا تزال فيه آلاف الأسر السورية تصارع صدمة معتقليها ومفقودها بعد فتح سجن صيدنايا. وقالت الروابط عبر البيان الذي نشرته في 25 كانون الأول/ديسمبر 2024، إنها ترى "اختيار يوم للحداد الوطني يجب أن يأتي في سياق برنامج وطني وشامل للعدالة الانتقالية، وأن يجري اختياره بتوافق عام ليرمز إلى حجم تضحيات السوريين الهائلة طوال فترة الثورة". وإن الحداد حق للأسر الشهداء والمفقودين الاعتباريين اليوم في عداد الشهداء قبل أن يكون مادة لصراعات سياسية أنية". كما حذرت الروابط من "أثر الإيحاء الذي يمكن أن توصله هذه الدعوة بأن قضية المعتقلين والمفقودين الاعتباريين في عداد الشهداء قد وصلت إلى نهايتها، ما يمكن أن يُضعف موقف الأسر المطالبة بحقها في معرفة الحقيقة وحققها في المسائلة

والمحاسبة". وأكد البيان في الختام على أن عزاء المفقودين لا يمكن تحقيقه إلا بوجود رفاتهم وقيور لهم، وأن الفقد ليس مجرد إجراء سياسي أو إداري وأسر المفقودين تحتاج إلى دليل ملموس لتقبل الحداد والعزاء بفقدها.

### ورقة قانونية: الاستجابة الحقوقية ما بعد سقوط النظام السوري

أصدرت مجموعة من منظمات المجتمع المدني السوري وروابط الضحايا في 24 كانون الأول/ديسمبر عام 2024، ورقة قانونية بعنوان "[الاستجابة الحقوقية ما بعد سقوط النظام السوري](#)"، تهدف إلى تقديم إطار شامل للاستجابة الحقوقية خلال المرحلة الانتقالية في سوريا. طالبت الورقة الحكومة والقيادة العسكرية الحالية بحماية الأدلة والمواقع الحساسة لضمان العدالة والمحاسبة، وتشكيل هيئة قضائية مؤقتة تضم مجموعة من القضاة والحقوقيين الذين يتمتعون بالنزاهة، وذلك لتحديد مسؤوليات الإفراج العشوائي عن المعتقلين، إضافة إلى توثيق حالات المفقودين ودعم المعتقلين المفرج عنهم وأسر المفقودين. كذلك دعت الورقة إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والمحلية، وتسهيل وصول فرق الأمم المتحدة والجهات الإنسانية إلى الحالات المستهدفة، مع ضمان حرية عمل المنظمات السورية في الداخل.

## أنشطة مناصرة

### المركز السوري للإعلام وحرية التعبير ينظم جولة مناصرة بالتعاون مع روابط الضحايا على هامش الدورة 79 للجمعية العامة للأمم المتحدة

نظم المركز السوري للإعلام وحرية التعبير ضمن إطار مشروع دعم روابط الضحايا، وبالتعاون مع الشركاء في حركة عائلات من أجل الحرية ومؤسسة دولتي، جولة مناصرة في مدينة نيويورك الأمريكية، استمرت 3 أيام من 9 إلى 11 تشرين الأول/أكتوبر 2024، بالتزامن مع انعقاد الدورة 79 للجمعية العامة للأمم المتحدة.

عقد الوفد 10 اجتماعات ثنائية مع البعثات الدائمة في الأمم المتحدة لدول: النمسا، المملكة المتحدة، جمهورية سلوفينيا، الولايات المتحدة، ليشتنشتاين، سويسرا، مملكة هولندا، كندا، فرنسا وألمانيا. وضم الوفد المشارك كل من الزميلات آمنة الخولاني، وفاطمة سعد، وأسماء الفرج من حركة عائلات من أجل الحرية، كما رافقت الوفد الزميلة سالي شوبط من المنتدى السوري. وتناولت اللقاءات مجموعة من القضايا منها: ممارسات الاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري وانعكاسها على الضحايا وعائلاتهم، وطرق تحقيق العدالة للمعتقلين تعسفياً والمختفين قسراً وذويهم في سوريا، وسبل مساءلة ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات بحقهم. بالإضافة إلى ما سبق، تناولت اللقاءات تصاعد الانتهاكات المستمرة ضد اللاجئين السوريين، وأبرزها العنف والاحتجاز التعسفي والإعادة القسرية.



خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2024، شارك المدير التنفيذي لرابطة «عائلات للحقيقة والعدالة» بدعم من منظمة منع الإفلات من العقاب «إمبيوني تي ووتش»، في رحلة إلى كولومبيا لمدة أسبوع لدراسة التجربة الكولومبية في كشف المصير والتوثيق وجبر الضرر والمحاکمات الجارية في محكمة السلام الكولومبية، اطلع فيها الزائرون على تجربة وحدة البحث والمتحف أيضاً.



## منتدى الضحايا الثالث في شمال سوريا



عقدت رابطة «تآزر» [المنتدى السنوي](#) الثالث للضحايا في شمال سوريا بتاريخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 تحت شعار «الإنصاف والعدالة للجميع». لمناقشة أبرز القضايا المتعلقة باحتياجات وأولويات الضحايا، بما في ذلك كشف مصير المفقودين والمختفين قسرياً، وسبل العودة الآمنة والطوعية للنازحين والمهجّرين، مواجهة تحديات الاستقرار، وضمان مساءلة مرتكبي الانتهاكات، بالإضافة إلى استعراض

مسارات العدالة المتوفرة للضحايا في سياق الصراع السوري. نُظّم المنتدى في مدينة القامشلي، مع إتاحة المشاركة عبر الإنترنت، من قبل رابطة «تآزر» للضحايا، بالشراكة مع المركز السوري للإعلام وحرية التعبير (SCM)، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة (STJ)، رابطة دار لضحايا التهجير القسري، منصة أسر المفقودين في شمال وشرق سوريا (MPFP-NES)، [رابطة عفرين الاجتماعية](#)، و[لجنة مُهجري سري كانيه/رأس العين](#). استضاف المنتدى 11 متحدثاً ومتحدثة، وشارك فيه أكثر من 130 مشاركاً ومشاركة (80 مشاركاً حضورياً و52 عبر الإنترنت)، وضم الحضور ناشطين في الشأن العام، ومدافعين عن حقوق الإنسان، وممثلين عن المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

وفي الثامن من كانون الأول/ديسمبر 2024، شاركت رابطة «بذرة خير» مع أعضائها وأطفال وذوي المعتقلين والمختفين قسرياً في سوريا، باحتفال النصر وسقوط النظام، كما انضمت الرابطة إلى وقفة مع منظمات المجتمع المدني في نفس اليوم. وعقب سقوط نظام حكم بشار الأسد في سوريا، بدأت رابطة «عائلات قيصر» في 10 كانون الأول/ديسمبر 2024، حملة بعنوان «[العدالة من أجل السلام](#)» للمطالبة بمحاسبة مرتكبي جرائم التعذيب والإخفاء القسري في سوريا، بعد سقوط النظام السوري وهروب بشار الأسد إلى موسكو. طالبت الحملة بتطبيق العدالة وعدم التساهل مع المتورطين في جرائم ضد الإنسانية في سوريا. ودعت جميع السوريين للعمل من أجل كشف الحقائق وتحقيق العدالة للضحايا.

### بيان صحفي من منصة أسر المفقودين في شمال وشرق سوريا

أصدرت منصة أسر المفقودين في شمال وشرق سوريا [بياناً](#)، بتاريخ 11 كانون الأول/ديسمبر 2024، قالت فيه إن سقوط «النظام السوري» أحيى آمال عائلات المفقودين في كشف مصير أحبائهم، لكنه في الوقت ذاته أثار مخاوف بشأن مصير الأدلة والوثائق التي من شأنها كشف الحقيقة وتحقيق العدالة. وأشار البيان إلى أنّ قضية المفقودين والمختفين قسرياً لا تزال واحدة من أكثر القضايا الإنسانية إلحاحاً في سوريا، ولا يمكن اعتبار فتح السجون أو إطلاق سراح المحتجزين حلاً نهائياً لهذه المأساة. فهذه القضية بحسب الرابطة، تتجاوز حدود النظام السابق لتتورط جميع أطراف الصراع وقوى الأمر الواقع في سوريا بارتكاب جرائم الاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري، والتعذيب الذي أودى بحياة الآلاف. وماتزال سجون أطراف النزاع الأخرى لم تفتح بعد، كما توجد عشرات المقابر الجماعية التي تتطلب جهوداً مكثفة للكشف عنها وضمان تحقيق العدالة للضحايا وأسرهم.

ودعا البيان المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء والهيئات الدولية؛ وعلى وجه الخصوص المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا، لمواصلة العمل المشترك من خلال خطط سريعة وفاعلة، كما حدت جميع الجماعات المسلحة والأطراف الفاعلة في سوريا على التعاون لحماية الأرواح والوثائق، حماية المقابر الجماعية، تعزيز جهود البحث والتوثيق، دعم الناجين وأسرى المفقودين، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.

بدورها نشرت مبادرة تعافي بالاشتراك مع روابط الناجين وعائلات الضحايا في ميثاق الحقيقة والعدالة، في 14 كانون الأول/ديسمبر 2024، [ورقة](#) توعوية حول أهمية حماية المقابر الجماعية في سوريا كألوية قصوى. وركزت الورقة على المخاطر الناجمة عن العبث بالمقابر وما يؤدي إلى تدمير الأدلة وإعاقة مسار العدالة. وتم تخصيص استمارة تواصل لكل من يمتلك معلومات حول المقابر الجماعية المكتشفة حديثاً، لإيصالها إلى الجهة المختصة والمعنية بذلك .

وفي نفس اليوم، [أطلقت](#) مبادرة تعافي وروابط الناجين وعائلات الضحايا في ميثاق الحقيقة والعدالة نداءً عاجلاً إلى حكومة تسيير الأعمال والجهات المعنية وعائلات المفقودين والمفقودات لحماية المقابر الجماعية في سوريا. وطالب البيان الحكومة المؤقتة والجهات المعنية بتفويض مجموعات متخصصة لتأمين وحماية المقابر الجماعية ومنع العبث بها، والتعاون مع المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا، والتي ستتولى مهمة الكشف عن المقابر وتحليل الأدلة والتواصل مع عائلات المفقودين بشكل مهني وحساس.

### شكوى إلى الأمم المتحدة حول الاعتقال التعسفي والتعذيب في شمال سوريا

في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2024، قدمت رابطة «تأزر» [رسالة](#) إلى الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، تناولت فيها قضية الاحتجاز التعسفي، التعذيب، والإخفاء القسري في شمال سوريا، مطالبة الأمم المتحدة بإعطاء هذه القضية أولوية قصوى نظراً لخطورة الانتهاكات المُرتكبة وغياب الحماية القانونية لمئات الآلاف من المدنيين المعرضين للخطر. تلفت هذه الرسالة الانتباه بشكل عاجل إلى ما قد يشكل نمطاً منهجياً ومستمراً من الاحتجاز التعسفي والتعذيب والإخفاء القسري الذي تمارسه فصائل «الجيش الوطني السوري» تحت قيادة وتمويل الحكومة التركية، بحق السكان في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وتحث الأمم المتحدة على إجراء تحقيقات في الوضع القائم والتحرك لمعالجة هذه الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها.

يُذكر أن «تأزر» قدمت [رسالة](#) ادعاء سابقة في أيلول/سبتمبر 2023 تناولت نفس الأنماط والجناة المزعومين، لكن لم يُتخذ أي إجراء بشأنها.



بتاريخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2024، حضرت السيدة ياسمين المشعان، رئيسة رابطة «عائلات قيصر»، [جلسة](#) تشاورية بدعوة من وزيرة الدولة الألمانية ريم رادوفان، لمناقشة مستقبل سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد ووضع اللاجئين السوريين في ألمانيا، بالإضافة لبحث سبل دعم ألمانيا لتحقيق السلام في سوريا. شارك بالاجتماع المستشار الألماني أولاف شولتس وقدم تهانيه للحاضرين بمناسبة تحرير سوريا

ونهاية الحكم الديكتاتوري في البلاد، كما أشاد شولتس بدور السوريين في ألمانيا وأكد أنهم أصبحوا جزءاً من المجتمع الألماني، متمنياً لسوريا مستقبلاً آمناً يسوده السلام.



نظمت روابط ميثاق الحقيقة والعدالة وعائلات المفقودين ونشطاء المجتمع المدني، في 27 كانون الأول/ديسمبر 2024، وقفات احتجاجية في دمشق (ساحة الحجاز) وعفرين (ساحة الحرية) والسويداء



(ساحة الكرامة) ومحافظات أخرى. دعت الوقفات إلى الكشف عن مصير المفقودين والحفاظ على الأدلة وحماية المقابر الجماعية، ومحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم ورفض الإفلات من العقاب. والمطالبة باستعادة جثامين الضحايا لتكريمهم بما يليق، ومنح عائلاتهم حقوقهم بمعرفة المصير. وحثت الحكومة الجديدة على الوفاء بمسؤولياتها تجاه القضية.

في ذات السياق عملت منظمة «حرري» مع روابط الضحايا على التوعية بأهمية المحافظة على مواقع المقابر الجماعية وعدم العبث بها والإبلاغ عنها وأعدت استمارة تبليغ عن مواقع المقابر لرصدها وإيصالها إلى الجهات المختصة. وأطلقت حملة للتوعية بأهمية المساءلة والمحاکمات العادلة وتجنب الانتقامات الفردية لضمان عدم ضياع الحق في معرفة الحقيقة. كما شاركت المنظمة دليل إرشادات وتوصيات عامة حول العناية الطبية بالمعتقلين الخارجين حديثاً من المعتقلات لرفع الوعي حول الواجب المجتمعي في تقديم الدعم اللائم والرعاية الصحية المناسبة لهم.

خلال شهر كانون الأول/ديسمبر 2024، عقدت رابطة «عائلات من أجل الحرية» اجتماعاً مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمناقشة سياساتها الأخيرة في إدارة ملف المعتقلين. وخلال الاجتماع، تم توجيه انتقادات للصليب الأحمر، خاصة فيما يتعلق بتعامله مع عملية الإفراج عن المعتقلين وعدم استعداده الكافي للسيئاريوهات التي أعقبت سقوط النظام وفتح السجون.

وفي إطار الجهود المبذولة لحفظ الحقيقة، أصدرت الرابطة بياناً لحث المجتمع على حماية الأدلة التي قد تساعد في كشف مصير المختفين. كما قامت بزيارة المقابر الجماعية والتواصل مع الجهات الحكومية لضمان حمايتها، وتمكين فرق الطب الشرعي من أداء عملها في توثيق الانتهاكات. إلى جانب ذلك، تم إنشاء خطوط اتصال مخصصة للناجين من الاعتقال بهدف تقديم الدعم الصحي والنفسي، إلا أن عمليات البحث لم تسفر عن العثور على ناجين في الجوامع والمشافي.

وخلال الفترة نفسها، عقدت «عائلات من أجل الحرية» اجتماعاً مع النائب العام في دمشق لمناقشة ملف المعتقلين والمفقودين. تم خلاله استعراض الأدلة المتوفرة، التي شملت وثائق من مراكز الاعتقال والمحاكم، مع تصنيف المعتقلين إلى فئات. كما تم بحث إنشاء قاعدة بيانات تشمل المفقودين والمقابر الجماعية، مع جمع عينات DNA من أهالي المفقودين لمطابقتها مع الأدلة. واقترح الاجتماع تشكيل لجنة عليا للمفقودين والمعتقلين لتوحيد الجهود وإنشاء قاعدة بيانات مركزية تسهل عمليات البحث والتوثيق.

كما نفذت رابطة «عائلات من أجل الحرية» في شهر كانون الأول/ديسمبر 2024، عدة أنشطة لدعم قضية المفقودين، شملت تنظيم فعاليات تعريفية بالمؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا، بمدينة غازي عنتاب التركية ومدن أوروبية وبريطانيا، إضافة إلى مناقشة الورقة الجندرية التي أعدتها منظمات حقوقية. وفي إطار البحث عن الناجين، تم إنشاء مجموعات مخصصة لدعمهم، مع تنسيق الجهود مع منظمات محلية ودولية.

# تدريبات ومشاريع لدعم قضية المفقودين - دعم للعائلات والضحايا

## جلسات تدريبية للناجين من الاعتقال والاختفاء القسري

عقدت مبادرة «تعافي» في 19 تشرين الثاني / نوفمبر 2024، الجلسة الرابعة والأخيرة من جلسات رفع الوعي ضمن مشروع البحث عن المفقودين، وتركزت حول دور الناجين وعوائل المخفيين قسراً في مسار العدالة في سوريا. وتنوعت محاور الجلسة حول كيفية تطور مفهوم العدالة والنضال والدوافع النفسية. نفذت «تعافي» 3 جلسات مع مجموعة من الناجين من الاعتقال التعسفي، نتج عنها ورقة توصيات بإصلاح السجون في سوريا. وتضمنت الجلسات شهادات للناجين عن الأوضاع المأساوية داخل مراكز الاعتقال، بدءاً من التعذيب والمعاملة للإنسانية وصولاً إلى الإهمال الطبي وسوء المرافق الصحية.

كما أجرت مبادرة «تعافي» في شهر كانون الأول/ديسمبر 2024، 7 جلسات تدريبية للناجين حول عملية البحث عن المفقودين في سوريا والخبرات العملية اللازمة أثناء ذلك. تنوعت مواضيع التدريبات بدءاً من التمييز بين المصطلحات مثل «المفقودين»، «المختفين قسراً»، و«المقابر الجماعية»، والإجراءات التي يتم من خلالها التعرف على المفقودين، مروراً باستعراض تجارب الدول الأخرى في مجال البحث عن المفقودين، والتوسع في مواضيع تقنيات البحث الجنائي والمفقودين، ومن ثم الاطلاع على علم الآثار الشرعي وما يتضمنه من كيفية العثور على المقابر الجماعية والأجهزة المستخدمة في الكشف عنها، وعلم الوراثة الشرعي ومراحل تحليل DNA، وانتهاءً بالإجراءات النهائية لتحديد هوية المفقودين.

من جهتها، وقعت «عائلات للحقيقة والعدالة» اتفاقية جديدة مع المركز السوري للإعلام وحرية التعبير بتاريخ 3 كانون الأول/ديسمبر 2024، للتعاون بالأنشطة المشتركة بين الطرفين وبشكل خاص لدعم الرابطة في مجال الترجمة وتقديم الشكاوى للآليات الخاصة للأمم المتحدة، وتم تقديم 10 شكاوى بعد توقيع الاتفاقية منها 8 للمقرر الخاص المعني بالاختفاء القسري وواحدة للمقرر الخاص بالتعذيب. كما وثقت «عائلات للحقيقة والعدالة» 224 حالة اختفاء قسري جديدة عن طريق 5 موثقين موزعين في تركيا وسوريا.

و**عقدت** «عائلات للحقيقة والعدالة» أربع جلسات توعوية لـ 40 فرداً من أهالي المعتقلين حول عمليات الاحتيال والابتزاز التي تستهدف العائلات من قبل عصابات ومنفذين أغلبهم من النساء. تم تنظيم المحاضرات خلال شهر كانون الأول/ديسمبر 2024، بالتعاون مع المركز السوري للإعلام وحرية التعبير.



و تمحورت بشكل أساسي حول عمليات الاحتيال والابتزاز المالي. وتم إطلاع الحضور على أهم النصائح والتوصيات التي يجب اتباعها لتجنب المخاطر. كما وتم نقاش الأحداث والمجريات الأخيرة في سوريا وكيفية الكشف عن مصير المفقودين والروابط المتاحة. وفي التفاصيل ناقشت المحاضرات الإجراءات التي يجب اتخاذها والمهارات النفسية التي تساعد بتفادي الحيل التي تستخدمها عصابات وشبكات السماسرة. وتم

تعريف الحضور على الجهات المشاركة لعمليات الاحتيال وكيفية معرفة حالات التزوير وأنواع وأشكال الوثائق المزورة وعرض أمثلة عن أوراق ونسخ تم تدقيقها وكشف نقاط التزوير بها.

وفي 29 كانون الأول/ديسمبر 2024، أطلقت «عائلات قيصر» برمجية «يقين» التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي من أجل تمكين العائلات من التبليغ عن مفقودين بشكل دقيق وواضح. حيث تتيح البرمجية للعائلات التواصل مع الرابطة بسهولة عبر موقعها الإلكتروني أو واتساب. وتمكنهم من إرسال الصور والمعلومات الأولية (بشكل سري) عن المفقودين بين عامي 2011 و 2013، ومن ثم تتولى الرابطة مقارنتها مع صور قيصر باستخدام تقنيات متطورة للتعرف على الوجوه.

في سياق متصل، فُعل المركز السوري للإعلام وحرية التعبير على موقعه الإلكتروني [استمارة](#) للتبليغ عن انتهاك أو فقدان، تمكن السوريين من تقديم معلومات أولية عن انتهاكات لحقوق الإنسان أو حالات فقدان وقعت داخل الأراضي السورية أو بحق السوريين في الخارج. ويقوم بعدها أحد موظفي أو موظفات المركز ذوي الاختصاص بالتواصل مع مقدم البلاغ لمتابعة الحالة خلال فترة لا تتجاوز 7 أيام عمل وحفظ المعلومات المقدمة في قاعدة بيانات المركز.



وفي الفترة ما بين 1 تشرين الأول/أكتوبر 2024 و31 كانون الأول/ديسمبر 2024، نفذت رابطة «بذرة خير» حملة لإيواء واستضافة عائلات سورية نازحة من الجنوب اللبناني جراء العدوان الإسرائيلي. واستقبلت الرابطة 30 فرداً من ستة عائلات سورية بعضهم من ذوي المعتقلين، بعد رفض مراكز الإيواء اللبنانية دخولهم. كما نفذت الرابطة نشاط دعم نفسي جماعي داخل مراكز الإيواء لـ 70 طفل وطفلة، شمل أنشطة ترفيهية ورسم.

كما قامت رابطة «بذرة خير» في كانون الأول/ديسمبر 2024، وبدأ نشاط «الذاكرة الإيجابية لسوريا» مع ذوي المعتقلين، ونفذت جلستين إلى الآن مع استمرار النشاط في الفترة المقبلة.



خلال الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر 2024 و كانون الأول/ديسمبر 2024، نفذت منظمة «حرري» سلسلة نشاطات استهدفت ناجيات من الاعتقال ونساء من عائلات ضحايا الاختفاء القسري في سوريا، شاركت السيدات بنشاط للكتابة الإبداعية الذي كان خطوة مهمة نحو تمكينهن من توثيق تجاربهن بطريقة حساسة للجنس، واحترام خصوصيتهن ومساعدتهن على التخلص من الآثار السلبية التي مررن بها أثناء الحرب.

ونتح عن النشاط كتاب من روايات المشاركات بعنوان «نحن الشجاعات نروي حكاياتنا» .

كما نفذت المنظمة نشاطاً للتعليم الشعبي أتاح الفرصة للمشاركات لرواية قصصهن وتجاربهن الشخصية ومناقشة التأثيرات المختلفة لممارسة فكرة ما على قراراتهن وأفعالهن وقرارات الآخرين وأفعالهم، بهدف التمكين من اتخاذ خطوات واعية للتحرر من الممارسات السلبية التي تقع عليهن. جمع النشاط 64 مشاركة ضمن 8 مجموعات، 4 منها في مدينة سلقين و4 في مدينة عفرين.



من جانبها، نفذت رابطة «مسار» في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2024، نشاطاً للتدريب السري بهدف مساعدة العائلات على تطوير سردياتهم واستخدامها في مناصرة قضية المختفين قسرياً على يد تنظيم داعش. استهدف النشاط ٣٠ سيدة و١٠ رجال من عائلات المفقودين لدى داعش. وأسفر النشاط عن إنتاج ١٢ قصة مكتملة الأركان من قبل العائلات، بالإضافة إلى ٢٨ قصة بحاجة لتطوير.

كما استمرت «مسار» خلال الفترة نفسها بتسيير فعاليات المساحات الآمنة للسيدات في مدن اعزاز والرقّة داخل سوريا، بمشاركة ١٠ سيدات في كل منطقة، حيث تم عقد ١٦ جلسة في كل مدينة، و اختتمت الجلسات بأنشطة احتفالية عبرت فيها السيدات عن فرجهن بتحرير سوريا، رغم الصعوبات التي يواجهها ذوو المفقودين. من جانبها، نفذت رابطة «مسار» في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2024، نشاطاً للتدريب السري بهدف مساعدة العائلات على تطوير سردياتهم واستخدامها في مناصرة قضية المختفين قسرياً على يد تنظيم داعش. استهدف النشاط ٣٠ سيدة و١٠ رجال من عائلات المفقودين لدى داعش. وأسفر النشاط عن إنتاج ١٢ قصة مكتملة الأركان من قبل العائلات، بالإضافة إلى ٢٨ قصة بحاجة لتطوير.

كما استمرت «مسار» خلال الفترة نفسها بتسيير فعاليات المساحات الآمنة للسيدات في مدن اعزاز والرقّة داخل سوريا، بمشاركة ١٠ سيدات في كل منطقة، حيث تم عقد ١٦ جلسة في كل مدينة، و اختتمت الجلسات بأنشطة احتفالية عبرت فيها السيدات عن فرجهن بتحرير سوريا، رغم الصعوبات التي يواجهها ذوو المفقودين.



تم إعداد هذه الوثيقة بمنحة مالية مقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي. محتويات هذه الوثيقة هي مسؤولية المركز السوري للإعلام وحرية التعبير بالكامل ولا يمكن في أي حال من الأحوال اعتبارها تعكس موقف الاتحاد الأوروبي.



المركز السوري للإعلام وحرية التعبير  
Navenda Sūriyayī ya Raġihandinē û Azadiya Derbirinē  
Syrian Center for Media and Freedom of Expression